جـــامـعـة ابـــن خلـدون -تيـــارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريـخ الفكـــر السيـاســي

السنة: أولى ليسانس علوم سياسية

الأستاذ: عمـــــر بكـــيري

المحاضرة السابعة: الفكر السياسي الروماني القديم

مقدمة:

ظهرت روما في بداية عهدها كدولة-مدينة مكونة من عدة قبائل تسكن التلال المحيطة بها، و هي بذلك تشبه نظام دولة المدينة القائم في المدن اليونانية أثينا و اسبرطة، لكنها مرت في تاريخها السياسي الطويل منذ تأسيسها بعدة مراحل حتى وصلت إلى تأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف امتدت إلى أواسط أوروبا شمالا، و انكلترا غربا، أرمينيا و شواطئ الفرات في بلاد النهرين شرقا، و إلى أقاصي الصحراء الكبرى في إفريقيا جنوبا، و استمر الحكم الروماني لقرون طويلة بدأ منذ نشأتها عام 753 ق.م و حتى سقوط القسطنطينية عاصمة الشق الشرقي على يد محمد الفاتح عام 1453م (بينما سقطت روما عاصمة الشق الغربي أمام غزو القبائل الجرمانية سنة 476م)، و خلال هذا التاريخ الطويل عرفت روما أشكالا مختلفة من الحكم تراوحت بين الملكية و الجمهورية و الإمبراطورية.

أولا: الأوضاع السياسية و الاجتماعية في روما القديمة

ينقسم تاريخ روما منذ تأسيسها في القرن الثامن قبل الميلاد و حتى سقوط القسطنطينية إلى ثلاث فترات متعاقبة هي:

I. فترة الحكم الملكي:

بدأت هذه الفترة مع تأسيس مدينة روما عام 753 ق.م، حيث قدمت تفسيرات مختلفة لأصل السلطة السياسية الملكية و مصدر شرعيتها، فهناك من يرجعها إلى أصل أسطوري إلهي متعلق بأخوين "ريموس" و "رومولوس" أبناء البطل الطروادي الأسطوري "اينياس" الذي فر مع أسرته بعد هزيمة طروادة أمام اليونان، فكان فراره و وصوله إلى أرض روما تم بمعجزة إلهية و بذلك تشكل نظام ملكي وراثي إلهي في نشأته و انتقاله. أما البعض الآخر فيرجع نشأتها إلى أصل إرادي بشري قائم على الصراع و التحالف إذ اتخذت السلطة السياسية في هذا العصر شكلا ملكيا احتكرته لنفسها مجموعة صغيرة من الأسر الأرستقراطية من ملاك الأراضي عن طريق القوة، و بمرور السنين أتيحت الفرصة لإشراك عدد كبير من فئات الشعب الروماني حتى نشأت التقاليد و الأنظمة السياسية و القانونية الرومانية الأولى.

أ. البنية الاجتماعية الرومانية:

توزع الرومانيون بين المواطنين الأحرار في قمة الهرم و العبيد في قاعدة الهرم، حيث تضم طبقة الأحرار الطبقات التالية:

- **النبلاء:** هم ملاك الأرض و الثروة و هم وحدهم أصحاب الحق في الملكية.
- **الأتباع و الفرسان:** و هم أقل مرتبة من النبلاء منهم من خسر ملكيته فأصبح في خدمتهم.
- **العوام:** و هم السواد الأعظم من أفراد المجتمع و من سكان الأرياف، يعملون لحساب النبلاء و يزاولون الأعمال الحرفية و الزراعية، و قد يكونوا ممن تحرروا من العبودية.

ب. البنية الحكومية الرومانية:

يتمتع الأحرار بحق ممارسة النشاط السياسي مع تفاوت ملحوظ، حيث للنبلاء الحق في تولي مناصب الحكم و الاشتراك في مجلسي الشيوخ و الشعب و دخول سلك الكهنة، أما العامة فلا يجوز لهم ذلك، لكن لهم الحق في الاشتراك في المجالس المحلية الخاصة بهم و تولي مناصب الحكم في إطار فئتهم. و تتم ممارسة السلطة أو الحكم في هذا النظام عبر الملك و مجلسي الشيوخ و الشعب.

1. **الملك:** يتولى العرش بوصية من الملك السابق لأحد أبنائه أو إخوانه بمعنى عن طريق الوراثة، فان لم تكن هناك وصية يقوم مجلس الشيوخ باختيار ملك جديد لمدى الحياة بشرط قبول مجلس الشعب له. و حين يعين هذا الملك يصبح مقدسا بوصفه اله أو ابن اله أو وسيط بين الآلهة و

البشر، و تكون سلطاته مطلقة(سياسية، عسكرية، قضائية، دينية)، أما قرارات الحرب و السلام فلا بد أن يشاركه فيها مجلسي الشعب و الشيوخ، كما يحق للملك سن القوانين و يعتبر رئيسا لمجلسي الشعب و الشيوخ و من حقه تعيين أعضائه.

2. **مجلس الشيوخ:** يضم رؤساء القبائل الرومانية، من وظائفه أن يشير على مجلس الشعب بالشخص الذي اختارته الآلهة للحكم، و ينيب هذا المجلس عن الملك في مزاولة سلطاته حال غيابه بسبب المرض، الموت أو السفر... الخ، كما يقدم المشورة غير الملزمة له.
3. **مجلس الشعب:** يضم جميع الرجال الرومانيين الأحرار القادرين على حمل السلاح، صلاحياته اختلفت باختلاف العصور و الأنظمة، لكن غالبا ما كانت تتمثل في اقتراح القوانين، تقرير السلام و الحرب، عقد التحالفات، التصويت على مشاريع القوانين المدنية و القضائية. يجتمع هذا المجلس بدعوة من الملك، و للكاهن الأعظم ترأس جلساته عندما تطرح قضايا دينية للتصويت.

II. فترة الحكم الجمهوري:

1. الأوضاع السياسية و الاجتماعية:

جاءت هذه الفترة اثر تمرد الرومانيين على هيمنة النبلاء الاتروسكيين عام 509 ق.م و القضاء على آخر ملوكهم. اتسمت هذه الفترة بحدثين مهمين هما:

- إتباع روما لسياسات توسعية عسكرية أدت إلى زيادة الأعباء على الطبقة العامة.
- نشوب صراع حاد بين الطبقتين الأرستقراطية و العامة، حيث زادت أعباء هذه الأخيرة و زادت مسؤولياتها، ليتم في الأخير قبول مطالبها في الحكم و المساواة في الحقوق المدنية و السياسية، فتم إعادة توزيع أراضي الدولة و لم اعد ملكيتها مقتصرة على طبقة النبلاء.

2. البنية الحكومية الرومانية:

و تشمل القناصل، مجلسي الشعب و الشيوخ، حكام الأقاليم أو الولاة

1) القناصل:

هو نظام جديد ابتكره الرومان، ينتخب بموجبه مجلس الشعب قنصلين في كل عام، يوكل إليهما الجزء الأكبر من اختصاصات الملك و سلطاته في النظام الملكي، باستثناء وظائفه الدينية التي أصبحت من اختصاص هيئة كهنوتية من رجال الدين، و من بين سلطاتهما: حق إنزال العقوبة للعسكريين المخالفين دون محاكمة، دعوة مجلس الشيوخ للانعقاد و ترأس جلساته، لكن تبقى سلطاتهما غير

مطلقة لأنهم منتخبون من مجلس الشعب لعام واحد، و عدم جواز إعادة انتخابهما إلا بعد مضي عشر سنوات على انتهاء المدة الأولى.

2) مجلسي الشعب و الشيوخ:

أصبح لمجلس الشيوخ دور متعاظم على حساب مجلس الشعب بعد أن انتزع منه العديد من الصلاحيات و المسؤوليات، لينفرد بالدور الفاعل الأساسي في تنظيم الاختصاصات المالية و السياسية و الاجتماعية، توجيه العلاقات الخارجية عبر عقد المفاوضات، تعيين السفراء، إعلان الحرب بعد مشاورة القنصلين، توقيع الاتفاقيات و المعاهدات..الخ.

3) حكام الأقاليم أو الولاة:

مع اتساع مساحة الإمبراطورية و شساعة أراضيها، اعتمدت روما على مبدأ الإدارة اللامركزية فقسمت إلى ولايات يحكم كل واحدة منها حاكم روماني بسلطات محلية واسعة.

III. فترة الحكم الامبراطوري:

يعود تاريخ قيام النظام الإمبراطوري الروماني إلى عام 27 ق.م، عندما أعلن القائد العسكري أوكتافيوس قيام هذا النظام و حيازته للقب أغسطس، بعدما أدرك عدم ملاءمة شكل النظام الجمهوري لحكم و إدارة دولة واسعة و مترامية الأطراف.

1. الإمبراطورية العليا:

وضع أغسطس أسسا جديدة لإدارة الإمبراطورية مع الاحتفاظ بمظاهر المؤسسات القديمة، فالمراحل الأولى لقيام النظام الإمبراطوري لم تشهد تغييرا في مؤسسات الحكم و المتمثلة في القنصلين، مجلسي الشيوخ و الشعب، لكن لاحقا بتطور النظام الإمبراطوري تحول نظام الحكم إلى حكم مطلق سمي بنظام الحكم الثنائي بسبب الطبيعة المشتركة لسلطات الإمبراطور و مجلس الشيوخ، و التي تزايدت على حساب اختصاصات مجلس الشعب و القنصلين؛ الذين فقدا سلطاتهما و أصبحا خاضعين لمجلس الشيوخ.

2. الإمبراطورية السفلى:

في هذه المرحلة اتسعت فيها سلطات الإمبراطور على حساب مجلس الشيوخ خاصة في مجال السياسة الخارجية و إعلان الحرب و عقد التحالفات و المعاهدات و اختيار القناصل و الحكام، ليصبح المجلس مقيدا في اختياره بالمرشحين الذين يقترحهم الإمبراطور، حيث كان ذلك تمهيدا لتحول نظام الحكم إلى ملكي فردي مطلق تجتمع فيه كل السلطات و الصلاحيات في يد الإمبراطور ابتداء من عام 284م، كما أدى تردي الأوضاع السياسية و الاجتماعية بشكل كبير إلى قيام الإمبراطور دقلديانوس بتقسيم الإمبراطورية إلى قسمين شرقي و غربي، و التخلص نهائيا من مجلس الشيوخ الذي تحول لمجلس مدني خاص بمدينة روما.

أصبح قسطنطين إمبراطورا للقسم الغربي من الإمبراطورية سنة 306م، و أهم إصلاحاته هو تعيين حاكما مسؤولا عن الشؤون المدنية و قائدا مسؤولا عن الشؤون العسكرية في كل ولاية، كما أخذ بمبدأ الوراثة في الحكم، و إصدار تشريعات لتوريث المهن لمنع أبناء الحرفيين و الفلاحين من ترك مهن آبائهم و أراضيهم، فقضى بذلك على طبقة العامة من الأحرار و مهد الطريق لظهور عبيد الأرض أساس قيام النظام الإقطاعي، كما أسس لاحقا القسطنطينية كعاصمة بديلة عن روما، و اعترف بالديانة المسيحية عام 313م عبر مرسوم ميلان.

في نهاية هذه المرحلة من مراحل تطور الإمبراطورية زادت الصراعات الداخلية و الانقسامات حول السلطة، مما أدى إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم و أصبح لها الكلمة العليا في تعيين الأباطرة بعيدا عن نظام الوراثة، فأصبح العديد منهم من ضباط الجيش خاصة بعد أن زادت التهديدات الخارجية من الشعوب المجاورة التي سماها الرومان البرابرة.

ثانيا: نماذج عن الفكر السياسي الروماني

I. الفكر السياسي عند شيشرون:

1- المولد و النشأة(106ق.م-43ق.م):

ولد ماركوس توليوس شيشرون في "أربينوم" من أسرة ميسورة الحال، بدأ مشواره كرجل دولة سنة 76ق.م أين اشتهر ببلاغته و طلاقته باعتباره محام بارع، و هو ما جعله يتقلد منصب قنصل الجمهورية سنة 63ق.م. عاصر الاضطرابات السياسية و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي أدت إلى بداية انهيار الإمبراطورية الرومانية، أُعدم سنة 43 ق.م بسبب اتهامه بالانخراط في تلك الأحداث. نهل من المصادر الأصلية للفكر اليوناني و تأثر كثيرا بأفكار أفلاطون فكتب كتابيه الجمهورية و

القوانين تأسيا به، كما تأثر بالفلسفة الرواقية و بأفكار صاحبها زينون الرواقي، الذي كان يدعو إلى فكرة المواطنة العالمية و المساواة بين البشر(إلغاء العبودية)، و احترام القوانين(وجود قانون طبيعي واحد يحكم الكون كله من وحي الإرادة الإلهية).

2- السياسة و الأخلاق عند شيشرون:

ربط بين السياسة و الأخلاق، و اعتبر السياسة بمثابة الواجب الأخلاقي الذي يهدف إلى تحقيق الصالح العام لأفراد الدولة، حيث على رجل الدولة أن يسخر كل طاقاته و جهوده لخدمة شعبه دون أن ينتظر مقابلا وراء ذلك، فالتقيد بالواجبات و المبادئ الخلقية التي يرتكز عليها الضمير الفردي تزيد من ولاء الإنسان نحو مجتمعه العالمي الكبير الذي يضم الآلهة و البشر أجمعين، و بخدمة نفسه و خدمة الآخرين تتحقق سعادته الكاملة و يبلغ أقصى درجات الفضيلة.

يرى شيشرون أن على رجل الدولة أو الموظف العمومي الامتثال للقانون و تنفيذ ما يأمر به، فكما يحكم القانون الموظفين، يحكم الموظفون الناس، لذلك فهو يرى أن الموظف ما هو إلا قانونا ناطقا بينما القانون ما هو إلا موظفا صامتا، و هو يرى أن القوة التي تستخدمها السلطة لتسيير شؤونها عبر موظفيها هي أداة ضرورية لتنفيذ مبادئ العدالة و إحقاق الحق، أما عكس ذلك فهو يفقد الدولة معناها الأخلاقي و يؤدي إلى انهيارها.

3- نشأة الدولة عند شيشرون:

يعرف شيشرون الدولة على أنها {شأن من شؤون الشعب} و الذي يطلق عليه بالإغريقية اسم "res populi" و هو يعرفها كذلك على أنها {مصلحة الناس المشتركة} و هي بذلك تعني عنده "ذلك المجتمع الموحد في اعترافه بالحقوق و القوانين و المشاركة الجماعية في الأمور العامة و اكتساب الفوائد"، بمعنى أن الدولة عنده تجسد مجتمعا للحقوق القانونية و الروابط المصلحية، و تكمن وظيفتها الأساسية في تنفيذ القانون بهدف تحقيق المنافع المشتركة للجميع.

تنشأ الدولة عند شيشرون لضرورة طبيعية في الإنسان نتيجة حاجته الفطرية للاجتماع و تلبية حاجياته، فهي تكونت تاريخيا بشكل طبيعي دون تدخل إرادة الأفراد فيها لكون الإنسان اجتماعي بطبعه، كما يرى أن نشأتها جاءت لضرورة تاريخية، فالدول عنده تنشأ و تمتد و تتوسع لتسيطر على أراضي جديدة و جماعات جديدة فهي كالكائن الحي ينمو و يكبر و يتمدد، كما أن لنشأتها ضرورة اجتماعية منفعية فهي ناتجة على العمل الجماعي و تعبر عن المصالح الجماعية المشتركة فهي

مصلحة الناس المشتركة في حد ذاتها، و هي تقوم على الاحترام المتبادل المشترك للحقوق بين أفراد الشعب الواحد.

يرى شيشرون أن الشعب ليس هو أي مجموعة من الأفراد اجتمعت، بل الشعب هو اجتماع عدد كبير من الأفراد الذين يربطهم توافق رأي مشترك بصدد الخضوع القانون و احترام الحقوق و العدالة و تحقيق المنافع المشتركة.

يعتقد شيشرون أن أسمى ممارسة للفضيلة يكون من خلال المشاركة في حكومة الدولة أي في الشؤون العامة و تحقيق المصالح المشتركة، و هو يرى أن الخروج عن المبادئ الأخلاقية السامية أي الفضائل معناه فقدان الدولة لمعناها الحقيقي و بالتالي بداية زوالها، فالدولة الحقيقية عنده هي الدولة العادلة التي ترعى مصالح و حقوق شعبها، و هي تحتاج لاستخدام القوة لتحقيق أهدافها و هو استخدام لقوة الناس مجتمعين من خلال تطبيق القانون، و هذا القانون عنده ما هو إلا قانون الله أو القانون الأخلاقي الطبيعي؛ و هو القانون الأسمى الذي يعلو على جميع القوانين و على تصرفات الحكام و المحكومين.

4- صفات الحاكم عند شيشرون:

يرى شيشرون أن الحاكم هو الملك، فهو يمدح النظام الملكي القديم المؤسس لدولة روما و الذي كان يتسم بالفضيلة و الشرف و العدالة قبل أن يفسد و يتخلى عن فضائله، و بالتالي لكي تعود روما إلى عصرها الذهبي وضع شيشرون بعض الصفات المثالية التي يجب أن يتصف بها من يحكم روما و من بينها ما يلي:

- يجب أن يتحلى الملك بالعدل، الفضيلة و الحكمة، ضبط النفس، القوة، العقل و الثقافة الواسعة.
- يجب أن يكون الملك مثل الأب يعتني بمواطنيه كما لو كانوا من أبنائه.
- يجب أن يكون الملك من المواطنين البارزين بمعنى أن يكون إنسانا نبيلا فاضلا.
- يجب أن يكون الملك هو أفضل الخيرين لكنه بإمكانه أن يكون حاكما مطلقا مستبدا في وقت الشدائد.
- يجب أن لا يهدف هذا الملك إلى تحقيق المجد و الثروة بل إن ثوابه الحقيقي هو الخلود الأبدي في الآخرة.

5- المساواة و العدالة عند شيشرون:

تنبع فكرة المساواة عند شيشرون من فكرة القانون الطبيعي الذي يقول بوحدة الجنس البشري، حيث يتساوى جميع الأفراد باعتبارهم ينتمون إلى العالم الإنساني بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية و الوطنية، فالإنسان لامتلاكه ملكة العقل يتميز عن باقي المخلوقات الحيوانية، و بالتالي يتساوى مع باقي البشر في القدرة على الفهم و الإدراك، حتى و إن تباينت مستوياتهم المعرفية و العلمية.

يرى شيشرون أن أفراد الشعب متساوون في صفة المواطنة و الخضوع لنفس القانون ، رغم عدم مساواتهم في الملكية، و هذه المساواة القانونية تستدعي من الدولة حمايتها و احترامها و هذا يقود إلى تحقيق العدالة، و هي عنده متضمنة علاقة الدولة بمواطنيها و التي لن تكون إلا من خلال تطبيق القانون بشكل متساو، فالعدالة ليست هدفا مرجوا من الدولة فقط بل هي أساس قيام الدولة و سبب بقائها.

6- القانون عند شيشرون:

يرى شيشرون أن القانون هو الأساس الذي تبنى عليه الدولة، و هو القانون الطبيعي المنبثق من حكم الله للعالم كله، لذلك فهو ثابت لا يتغير يسمو على جميع القوانين و على جميع البشر حكاما و محكومين، حيث يعرفه على أنه "القانون الحق قانون البداهة و التفكير السليم الذي يتماشى مع الطبيعة و ينطبق على كل الناس، و هو الذي تسري أحكامه على جميع البشر و الدول و لا يستطيع أحد أن ينكره فيجعل من الصواب خطأ أو من الخطأ صوابا".

يرى شيشرون أن القانون الطبيعي هو ذلك القانون المنقوش في طبيعتنا و هو الذي يربط الإنسان بإلهه و البشر فيما بينهم، و هو القانون الواحد الذي يحكم العالم كله و يجعل الإنسان ينتمي إلى المدينة أو الدولة ذاتها أو الكون كله، وهو قانون بسيط لا يحتاج إلى فقهاء لتوضيحه و تفسيره، و هو ثابت لا يضع حكما لليوم و آخر للغد، أو حكما لروما و آخر لأثينا، و هو القانون الذي لا يجوز تعطيل أحكامه بتشريعات من صنع البشر، فلا يستطيع لا مجلس الشيوخ و لا مجلس الشعب ذاته انتهاكه أو حمل الناس على عدم طاعته لان مصدره هو الله و هو مفسره و راعيه، و بذلك فهو مصدر لكل قانون أو دستور.

7- أنظمة الحكم عند شيشرون:

قسم شيشرون أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنواع هي:

نظام الحكم الملكي: ينشأ لأنه شبيه بالسلطة الأبوية داخل الأسرة، و هو نظام حكم جيد إذا اتصف بالفضيلة، لكنه يتحول إلى طغيان بالاستبداد في الحكم.

نظام الحكم الأرستقراطي: و هو نظام جيد لأنه نظام حكم النخبة، لكن عندما تظهر فيه الفوارق بين الناس يصبح نظاما سيئا.

نظام الحكم الديمقراطي: و يصبح فيه الحكم لعامة الشعب، و يكون نظام حكم جيد إذا احترم القوانين و حافظ على حقوق المواطنين.

يرى شيشرون أن أيا من النظم السابقة لا يتصف بالكمال، فالملكية و الأرستقراطية واقعيا تقصي أناسا كثيرين من التوجيه المشترك للحكم، أما في الديمقراطية فيتم توزيع المناصب و الخدمات دون مراعاة سمعة الشخص و مؤهلاته، و بذلك فإن الأنظمة الثلاث عمليا لا تتضمن العدل و لا تحظى بإمكانية الاستمرارية إلى زمن طويل، فهي تتعرض دائما إلى التهديد عبر الصراع على السلطة و عبر الانحطاط و تحولها إلى الاستبداد و الأوليغارشية و حكم الغوغاء.

أفضل نظام حكم عنده: هو النظام المختلط المتوازن الذي يجمع بين الأنظمة الثلاث حيث يقول: "أحب أن يكون في الدولة شيء من تعالي الملكية، و تأثير النخبة، إلى جانب ضرورة إرجاع بعض الأمور لإرادة الشعب"، كما يرى شيشرون أن قوة الدستور المختلط تتمثل في عمليات المراقبة المتبادلة و التوازن بين سلطات جهاز الحكم، بالإضافة إلى التمثيل الملائم للعناصر المختلفة التي تتكون منها طبقات المجتمع.

II. الفكر السياسي عند سنيكا:

1- المولد و النشأة(2ق.م-66م):

ولد سنيكا سنة 02 ق.م بقرطبة باسبانيا، أُحضر في شبابه إلى روما، حيث أحب الفلسفة و انهمك على دراستها حتى أُشتهر بها، و أُختير ليشرف على تعليم "نيرون" و أصبح وزيرا له، لكن هذا الأخير اتهمه بالتآمر عليه و أجبره على الانتحار بقطع شرايينه سنة 66م. عاصر سنيكا مرحلة حافلة من تاريخ روما شهدت تغيرات و أحداث سياسية مختلفة أدت إلى زوال النظام الجمهوري الدستوري المتوازن و قيام النظام الإمبراطوري العسكري، كما عاصر ظهور المسيحية و صراعها مع الديانة الوثنية

الرومانية فتأثر بها تأثرا بالغا، لذلك جاءت رؤيته للقضايا السياسية دينية سياسية، و رغم أنه كان من المتأثرين بالفلسفة الرواقية و أحد أبرز دعاتها إلا أنه أضفى عليها طابعا دينيا على عكس شيشرون الذي كان قد أضفى عليها طابعا قانونيا.

2- الرؤية الروحية الفلسفية عند سنيكا:

كان سنيكا رجلا ثريا و سياسيا لامعا لعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية و السياسية، إلا أنه كره الحياة العامة و فضل الانزواء بعيدا رغبة منه في الانعزال و التأمل الفلسفي الروحي، ليتأمل الحقائق الطبيعية و الاجتماعية في عصر انحطاط روما، حيث كان يصف المجتمع الذي يعيش فيه بأنه محتشد من الوحوش الكاسرة، و الفارق أن الوحوش هي وديعة فيما بينها و لا ينهش بعضها بعضا، بينما البشر فلا شأن لهم غير أن يمزق بعضهم بعضا.

كان سنيكا يرى أن الإنسان الفيلسوف لا يمكن أن يكون حكيما في كل شيء، و أن روحه خاضعة لقوة إلهية، فالإله عنده يسكن جسد الإنسان كما يسكن الضيف عند مضيفه، حيث أثر انهيار القيم الأخلاقية و الدينية القديمة و انحطاط الحياة الاجتماعية على أفكار سنيكا الوثنية، و أدى إلى تكون هذه المسحة الروحية التي تنطلق من الإيمان بقوة خالقة مدبرة فوق الوجود المادي الذي سيطر على حياة الإنسان، و بذلك كان سنيكا أول من أشار إلى وجود عالمين واقعيين يسيطران على الإنسان و يؤثران فيه، يعيشهما في الوقت نفسه و هما العالم الروحي الديني و العالم المادي الطبيعي.

3- الأخلاق و القيم السياسية الفاضلة عند سنيكا:

يرى سنيكا بناءا على الواقع الذي عايشه أن الإنسان فاسد و في صراع دائم مع الفضيلة، و لمواجهة ذلك شدد على تقدير بعض القيم المعنوية التي ترفع من قيمة الإنسان و تبعده عن الفساد، مؤكدا على صفات الرقة و العطف و الرحمة و الترفق و حب الناس، في مقابل استنكاره للصفات المناقضة لها مثل القسوة و الكراهية و الغضب و العنف، حيث رأى سنيكا أن انحطاط روما كان نتيجة الابتعاد عن الفضائل و القيم الأخلاقية التي كانت سائدة و أدت إلى ازدهارها مثل قيم العدل و الحق، و المساواة أمام القانون، و الصدق في المعاملات..الخ.

يرى سنيكا أن الفلسفة هي الطريق الموصلة إلى الخلاص و إلى الفضيلة، فهي يعتبرها علم الحكمة و فن العيش، و الهدف منها هو تحقيق السعادة، و السعادة عنده لا تتحقق بالجري وراء الملذات بل

بإتباع قيم الشرف و العدالة و الرحمة و الرأفة، فهذه القيم و الفضائل يمكن اكتسابها و السعي إليها و ممارستها في كل يوم من خلال التعليم و القراءة و الاقتداء بالحكماء و الأفاضل و مصاحبتهم.

يرى سنيكا من جهة أخرى أن الفرد لا يصل إلى الفضيلة و راحة النفس إلا بتفانيه في أدائه لأعماله و واجباته و إلا فانه سوف يقع ضحية لأهوائه، فعلى الفرد أن يسعى للكمال الخلقي و الذي لن يكون إلا بتغليبه للمصلحة العامة على مصلحته الخاصة و التي سوف تتحقق من خلال العمل الجماعي لا محالة، فالإنسان الحكيم الصالح عنده هو الذي يؤدي واجبه الاجتماعي و يعرض خدماته على مجتمعه و هي بذلك تعتبر من أسمى الفضائل (تراجع عن دعوته هذه في مؤلفه قصر الحياة و نصح كل إنسان عاقل بالابتعاد عن ممارسة السياسة لما ارتبط بها من سوء للأخلاق و فساد للأعمال).

4- أصل السلطة و نشأة الدولة عند سنيكا:

يرى سنيكا أن الإنسان كان يعيش في مرحلة الطبيعة أي قبل نشوء الدولة و ظهور السلطة و القوانين في عصر ذهبي، يتمتع فيه الجميع بالحرية و السعادة و البراءة و البساطة بعيدا عن حياة الترف و الملذات، لذلك كان الإنسان طاهرا بريئا بعيدا عن الطمع و الأنانية، لكن ظهور الملكية الفردية قضى على ذلك الطهر و البراءة الإنسانية.

يرى سنيكا أنه في ذلك العصر لم تكن هناك الحاجة لوجود حكومة أو قانون لما اتصف به الناس من الخير؛ الشيء الذي جعلهم يمتثلون إراديا طوعيا لأوامر أكثر الناس حكمة فيهم، الذين كانوا يقدمون إرشاداتهم و نصائحهم خدمة للمجتمع و المصلحة العامة دون سعي للسلطة أو مصالح شخصية، لكن ظهور النزعة نحو الملكية في نفوس البشر دفعهم للبحث عن المنافع الشخصية و هنا انقلب القادة أصحاب الخبرة و الحكمة و تحولوا إلى طغاة مستبدين ميزتهم الترف و الفساد .

يرى سنيكا أن السلطة السياسية و القوانين ظهرتا من أجل تطويع النفس البشرية الشريرة و الحد من مساوئ البشر و فسادهم، فالسلطة الحاكمة إذا تكون وليدة للشر الإنساني من ناحية و من ناحية أخرى تكون وليدة للإرادة الإلهية التي تستخدمها لتنظيم حياة المجتمع و هذا هو أصل و مصدر الطاعة و الامتثال لأوامرها، أما وظيفتها عنده بالنتيجة فهي تنظيم حياة الناس و تلبية حاجياتهم خاصة الأمنية بإيقاف شرور بعضهم ضد بعض و الحد من فسادهم و انحرافاتهم.

5- أنظمة الحكم عند سنيكا:

رأى سنيكا تعذر استعادة روما لعصرها الذهبي (العصر الجمهوري) لأنها دخلت في مرحلة الشيخوخة و الفساد، لذلك أصبح خضوعها للحكم الإمبراطوري المطلق ضرورة تاريخية لا بديل عنها؛ لأنه الوحيد القادر على حفظ النظام فيها و ضمان استمراريتها، حيث رأى سنيكا أن كل الأنظمة سيئة و كلها يحمل الشرور و المساوئ و لو بدرجات متفاوتة، لكن أقلها سوءا هو نظام الحكم الفردي المطلق لأنه الأقدر على تحقيق المنفعة الأكبر المتمثلة في الأمن و الاستقرار.

اعتبر سنيكا أن حكم الطاغية المستبد أفضل من حكم الشعب الذي يراه يحمل في ذاته شرورا و فسادا أضعاف ما يحمله الطاغية، فالشعب أكثر ظلما و قسوة من الطاغية، و بذلك يكون أفضل نظام حكم عنده هو **نظام الحكم الفردي الملكي الإمبراطوري المطلق**، لأنه المؤهل لضمان الأمن و النظام، بينما أسوء نظام حكم عنده هو **نظام الحكم الديمقراطي**، لما يتسم به أفراد الشعب حسب رأيه من الخسة و الانحطاط.